

ميليشيات طرابلس لا تدعم السلطة الليبية الجديدة

طرابلس - شنت قوة حماية طرابلس التي تضم أكبر الكتل المسلحة في العاصمة والمنطقة الغربية في ليبيا هجوماً حاداً على بعثة الأمم المتحدة ورئيسها بالإنابة ستيفاني ويليامز، معلنة رفضها لمخرجات الحوار السياسي، ويرى مراقبون أن ميليشيات طرابلس تحاول عرقلة المسار السياسي لمنع تشكيل حكومة مؤقتة تكون مدينة سرت مقرها وتقود هذه المرحلة إلى حين إجراء انتخابات عامة في أكتوبر المقبل. ويأتي تصعيد ميليشيات طرابلس إزاء الحوار السياسي في وقت حقق فيه الفرقاء المشاركون في هذا الحوار اختراقات هامة من خلال التصويت أخيراً على مقترح آلية اختيار السلطة التنفيذية الذي صاغته اللجنة الاستشارية المنبثقة من الحوار. وأعلنت قوة حماية طرابلس، الأربعاء، عن رفضها لمخرجات الحوار السياسي وآلية التصويت على اختيار السلطة التنفيذية الموحدة. وقالت في بيان إنها ترفض مخرجات وطريقة التصويت التي تضغط رئيسة البعثة (بالإنابة) ستيفاني ويليامز لتحقيقها في المدة المتبقية من مهامها في ليبيا، في "مشهد يسلب إرادة الأغلبية من الشعب الليبي ويعكس استهتار رئيسة البعثة بمصالح الشعب". واتهم البيان بعض أعضاء البعثة بالتدخل في توجيه المسار السياسي نحو "أهداف معينة لا تخدم مصلحة ليبيا وإنما تخدم دائرة حزبية ضيقة لن تستطيع الوصول لليبيا إلى بر الأمان". وتساءل متابعون عن الدور الذي يمكن أن تلعبه ميليشيات طرابلس الموالية لرئيس حكومة "الوفاق"، وأجبهت الموالية لرئيس حكومة "الوفاق"، إذا نجت البعثة الأممية في تركيز سلطة

انتقالية، لاسيما بعد التقدم المحرز في الحوار السياسي. ويرى هؤلاء المتابعون أن خشية ميليشيات طرابلس تزايدت من فقدان نفوذهم، خاصة أنه من المقرر أن تكون سرت مقراً للسلطة التنفيذية الانتقالية حسب ما أكده رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، الذي كان قد زار المدينة في ديسمبر الماضي. وجاء تصعيد ميليشيات طرابلس الجديد في وقت نجحت فيه البعثة الأممية في تجاوز عقبة الية اختبار السلطة التنفيذية الجديدة في البلاد، وذلك بعد جمود دام لأشهر بشأن هذه النقطة. وأعلنت البعثة عن تمرير مقترح اللجنة الاستشارية المنبثقة من الحوار حول آلية اختيار السلطة التنفيذية، بعد أن حظي بقبول 51 عضواً من أعضاء ملتقى الحوار السياسي، فيما رفضه 19 آخرون في خطوة مهمة، قبل أن يواجه الفرقاء عقبة أخرى وهي التوافق على تسمية رئيس المجلس الرئاسي الجديد ونوابه ورئيس الحكومة. ورحب عضو مجلس النواب صالح الفحيمة بموافقة أعضاء الحوار السياسي على المقترح. وقال الفحيمة في تدوينة نشرها عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إن "اجتياز مهمة التصويت بنجاح بشأن آلية اختيار السلطة التنفيذية يعد أول إنجاز كبير يحققه أعضاء الحوار السياسي الليبي برعاية البعثة". وحاولت الميليشيات الموالية لحكومة "الوفاق" وتركيباً منذ انطلاق الحوار السياسي إفساد والتشويش على مجرياته، في محاولات لمنع خروج السراج من السلطة واستدراج الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر إلى مواجهة جديدة لتمكين أفرة الداعمة لحكومة طرابلس من تحقيق أهدافها. وحذرت ويليامز، الأربعاء، من محاولة تجاوز ملتقى الحوار السياسي الذي أطلقتها البعثة، وذلك بإنشاء منافس له، منبهة من أن "أي محاولة لتشكيل هيئة تنفيذية موحدة جديدة يجب أن تكون تحت مظلة الحوار السياسي الليبي". وأضافت في حديث لصحيفة الغارديان البريطانية أن "هناك من تشكل الانتخابات تهديداً لوضع الراهن.. اعتقد أن هؤلاء الذين يحاولون منع تشكيل سلطة انتقالية مؤقتة سيجالون عرقلة الانتخابات"، في إشارة ضمنية إلى مخاوف إخوان ليبيا وتركيباً من إجراء انتخابات ستعيد حلفائهم والموالين لهم من المشهد، على غرار السراج.



الميليشيات تشوش على الحل الذي قدمته ويليامز

الحل الأمني ورقة الحكومة التونسية لإخماد الاحتجاجات

تحذيرات من الاستعمال المفرط للعنف منعا لتأزم الأوضاع



جولة جديدة من المواجهات بين الأمن والمحتجين

الت إليه الأوضاع هو نتيجة لسياسات الحكومات المتعاقبة منذ اندلاع ثورة يناير حسب هؤلاء.

وتأتي الاحتجاجات مع تسارع الدعوات لإجراء حوار وطني هدفه رص الصفوف وبلورة خطة إنقاذ واضحة تعمل على معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

لكن عودة الاحتجاجات في هذا التوقيت تكشف اتساع الهوة بين الطبقة السياسية والشوارع، حيث أن الأخير لم يعد يثق في وعود المبادرات الوطنية، مع استمرار التجاذبات السياسية، ووسط صراع محموم بين الرئاسات الثلاث (الرئاسية - برلمان - حكومة) على الصلاحيات ومعركة النفوذ المستمرة.

ويشير السياسي والباحث التونسي عبد الحميد الجلاصي في حديثه لـ "العرب"، إلى أن "الدول المستهدفة تربطها علاقة شراكة وريبة بالشعب الذي تحكمه، فبإداره بالعنف لدى أي تحرك، فيما الدولة الديمقراطية هي دولة تحسن الاستماع لشعبها، وتتهم نفسها بالقميص في الإنجاز أو في التواصل، مستدركاً بالقول "نحن في تونس في منزلة وسط بين طرق قديمة في التفكير وبين صورة مأمولة".

ورأى الجلاصي أن "المحتجين ليسوا صفاً واحداً، ودوافعهم ليست واحدة.. فيهم فئة لا تشعر بالانتماء وربما أسقطها غربال المدرس ولا وضوح للأفق أمامها.. وفيهم مجرمون ومخرفون، وفيهم من يسعون للتوظيف السياسي لحالة الغليان".

وأدان حزب التيار الديمقراطي (معارض) في بيان الاستعمال المفرط للعنف من طرف قوات الأمن ببعض المناطق، محملاً منظومة الحكم وحزبها البرلماني "مسؤولية تروني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية". من جهته، ندد القيادي بحزب العمال (يسار) الجلاصي الهامسي بالتعامل الأمني مع الاحتجاجات.

وأكد الهامسي في تصريحات إعلامية أن الحل الأمني يزيد من تدهور الوضع. ودعت منظمة العفو الدولية الجميع إلى "ضبط النفس". واستشهدت بلفظات مصورة تظهر أفراداً من الشرطة يضربون ويجزؤون أشخاصاً بعد احتجازهم، وقالت إن على السلطات أن تفرج فوراً عن حمزة نصري جريدي، وهو ناشط حقوقي اعتقل الإثنين.

كما دعت المنظمة عبر صفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، النيابة العمومية، إلى تجنب احتجاز المتظاهرين والإفراج عن جميع "المعتقلين تعسفياً" وفق تعبيرها وهم من تم إيقافهم في الأحداث الأخيرة.

وكان المتحدث باسم وزارة الداخلية خالد الحيواني قد ذكر، الإثنين، أن الشرطة اعتقلت 632 شخصاً بعد ما وصفته بأعمال شغب في أنحاء البلاد شملت أعمال نهب وهجمات على المكتبات. وقالت الوزارة إن معظم المعتقلين تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عاماً. وتبنيان الآراء بخصوص نجاعة المقاربة الأمنية في إخماد نار الاحتجاجات، خاصة أن التجارب

تستمر الاضطرابات في تونس على وقع تبادل الاتهامات بين الحكومة التي يتهم رئيسها، هشام المشيشي، "المحتجين الليبيين" بالتخريب والسرققة وبين المعارضة وأوساط حقوقية تبدي دعمها لهؤلاء، ما يُثير تساؤلات عن السياسة التي سيختار المشيشي تبنيها من أجل احتواء الاحتجاجات رغم تعهده بمواجهة "الفوضى بقوة القانون".

أمنة جبران

تونس - حذرت أوساط سياسية وحقوقية في تونس من استعمال العنف في مواجهة الاحتجاجات التي لم تهدأ وتيرتها في المدن رغم إقرار حظر للتجول، ما من شأنه أن يعيق مازق الحكومة التونسية المطالبة بتهدئة الشارع وإخماد نار الغضب. وخرج رئيس الحكومة، هشام المشيشي، مساء الثلاثاء عن صمته حيث توجه بكلمة إلى الشباب الذي قال إن "صوته سموع لكن الفوضى مرفوضة"، في إشارة إلى أعمال الشغب التي اندلعت بعد من المدن.

وأضاف المشيشي في كلمة لم تفتح لمل المتابعين لللسان العام في تونس، ولم تحمل قرارات من شأنها تهدئة الشارع، أن الأزمة حقيقية والغضب مشروع والاحتجاج شرعي لكن الفوضى مرفوضة وستواجهها بقوة القانون.



خالد شوكات

المقاربة الأمنية
تفضيها للوقائع على الأرض

عبد الحميد الجلاصي

المحتجون ليسوا صفاً واحداً، ودوافعهم ليست واحدة

وجاءت هذه الكلمة في أعقاب مظاهرات شهدت العاصمة الثلاثاء، فيما تجهر العشرات من المتظاهرين الأربعاء أمام مقر المحكمة في العاصمة للمطالبة بإطلاق سراح الموقوفين في الأحداث الأخيرة.

وفيما تؤكد الحكومة أن الاحتجاجات الليبية "غير بريئة" وهدفها بث الفوضى وأن مجابهتها والتصدي لها ستكون عبر القانون، إلا أن المخاوف تتصاعد بشأن استعمالها القوة والعنف لإخماد الاحتجاجات، ما من شأنه أن يزيد من حالة الاحتقان.

فرنسا تنوي القيام بـ«خطوات رمزية» لتفادي الاعتذار من الجزائر

وينظر إليه بعقل متبحر. فالأمم ضروري لراحة وصفاء نفس من أضررت بهم". ورأى أن الأمر يتعلق أيضاً "بمنح شهابنا إمكانية الخروج من النزاعات المتعلقة بالذاكرة".

ومن الجانب الجزائري، أعرب تبون في مقابلة مع صحيفة "لوبينيون" الفرنسية، عن أمه في أن يعمل شجيخي وستورا "في جو من الحقيقة والصفاء والهدوء لحل هذه المشاكل التي تتسم علاقاتنا السياسية ومناخ الأعمال وحسن التفاهم".

وتتظنر الجزائر من باريس أن تقدم لها "كل" أرشيف الفترة الاستعمارية المتعلقة بها، وفق عبدالمجيد شجيخي المتحدث في حرب الاستقلال. وقال شجيخي "تطالب الجزائر بكل أرشيفها الموجود في قسم كبير منه في فرنسا"، مشيراً إلى أن فرنسا "طالما قدمت ذرائع" لعدم تسليمه "مثل عدم رفع الجزائريين سواء كانوا من الأقدماء السوداء (الفرنسيون المولودون في الجزائر خلال الاستعمار)، أو المجددين في الحرب التي بقيت لفترة طويلة توصف بمصطلح "أحداث في الجزائر".

وكتب ماكرون في رسالة تكلف ستورا "من المهم أن يُعرف تاريخ حرب الجزائر

تلك التصريحات انتقاداً واسعاً من خصوم ماكرون اليمينيين في فرنسا، بينما احتفظت بها الأوساط السياسية في الجزائر لمواجهة ماكرون في حال رفضه تقديم اعتذار رسمي.



كامل بالبربي

فرنسا لا تريد الاعتذار من الجزائر ونحن نريد تجريم الاستعمار

وفي الجزائر، كلف الرئيس عبدالمجيد تبون مدير الأرشيف الوطني ومستشاره الخاص عبدالمجيد شجيخي بالعمل على ملف الذاكرة بالتنسيق مع بنيامين ستورا في مقاربة مشتركة ومنسقة بين رئيسي الدولتين. وفي فرنسا تحضر الجزائر بقوة في الذاكرة العائلية للملايين من الفرنسيين والجزائريين سواء كانوا من الأقدماء السوداء (الفرنسيون المولودون في الجزائر خلال الاستعمار)، أو المجددين في الحرب التي بقيت لفترة طويلة توصف بمصطلح "أحداث في الجزائر".

يتوجب عليهم استمالة الناهخين من كل الفئات، ولذلك تتم المناورة بملف التاريخ العالق منذ الاستقلال الوطني إلى اليوم". والأربعاء، اقترح ستورا على الرئيس الفرنسي تشكيل لجنة "ذاكرة وحقيقة" تكلف بطرح "مبادرات مشتركة بين فرنسا والجزائر حول قضايا الذاكرة"، بهدف تحقيق تصالح بين صفتي المتوسط.

وكان ماكرون قد كلف ستورا، أحد أبرز الخبراء المتخصصين بتاريخ الجزائر الحديث، في يوليو الماضي من أجل إعداد "تقرير دقيق ومنصف" حول ما أنجزته فرنسا بشأن "ذاكرة الاستعمار وحرب الجزائر" في محاولة لتسوية ملف الذاكرة الذي لطالما سبب الأجواء بين البلدين. ويبدو ماكرون وهو أول رئيس فرنسي ولد بعد هذه الحرب، عزمه على حلحلة هذا الملف ومحاولة تهدئة العلاقات المتقلبة منذ عقود بين البلدين المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ منذ غزو الجزائر واحتلالها عام 1830 إلى حرب الاستقلال. وفي فبراير 2017 زار الرئيس الفرنسي الجزائر في خضم حملته للانتخابات الرئاسية، وصرح للتلفزيون الجزائري أنه "من غير المقبول تمجيد الاستعمار" الذي "يمثل جزءاً من التاريخ الفرنسي"، وهو "جريمة ضد الإنسانية". وقد لقيت

فرنسا لتسوية ملف الذاكرة بين الشعبين والبلدين، وأن المسألة تنطوي على تلاعب يطفو على السطح أثناء الاستحقاقات الانتخابية من أجل استمالة الناخب المهاجر". وأضاف "لقد ثبت وفق ما تسرب عن مضمون التقرير بأن الملف تستغله فرنسا لأغراض سياسية وانتخابية لا غير، فمن أجل الوقوف في وجه اليمين المتطرف



ماكرون قد يعمق أزمة بلاده مع الجزائر

وقال النائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر كمال بلعربي، إن "فرنسا لا تريد الاعتذار ونحن نريد تجريم الاستعمار"، في إشارة إلى مشروع قانون تم تقديمه لتجريم الاستعمار.

وذكر بلعربي في تصريح لـ "العرب"، أن "ما ورد في تقرير المؤرخ بنيامين ستورا يثبت بأنه لا نوايا حسنة لدى

باريس - قالت الرئاسة الفرنسية، الأربعاء، إثر تسلمها تقريراً حول استعمار الجزائر أعده المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا، إنها تعترض القيام بـ"خطوات رمزية" لمعالجة الملف، لكنها لن تقدم "اعتذارات"، في خطوة قد تزيد من توتر العلاقات بين باريس والجزائر.

وأضاف العلاقات بين الرئيس إيمانويل ماكرون سيشترك في ثلاثة احتفالات في إطار الذكرى الستين لنهاية حرب الجزائر في 1962، هي اليوم الوطني للحرريين في 25 سبتمبر وذكري قمع تظاهرات الجزائريين في باريس في 17 أكتوبر 1961، وتوقيع اتفاقيات إيفيان في مارس 1962. وسلم ستورا، الأربعاء، الرئيس الفرنسي تقريره حول الاستعمار وحرب الجزائر الذي يحتوي على مقترحات ترمي لإخراج العلاقة بين فرنسا والجزائر من حالة الشلل التي تسببها قضايا الذاكرة العالقة.

وفي المقابل، يبدو أن الجزائر مصممة على بلوغ هدفها المنشود وهو دفع فرنسا إلى الاعتذار عن "الجرائم الاستعمارية"، ما قد يؤدي إلى إحياء التوتر بين البلدين في ظل رفض باريس الاستجابة لمطلب الجزائر التي شددت مساراً على أنها لن تطوي صفحة الماضي الاستعماري.